اثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تحليل القوائم المالية
دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية

م. تانيا قادر عبد الرحمن
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كركوك

The impact of the level of accounting disclosure in the financial statements published on an analysis of financial statements

Lecture. Tania Q. Abdul-Rahman
College of Admin&Eco/ Kirkuk Uni

تاريخ استلام البحث: 28 /2014/10 تاريخ قبول النشر: 22 / 2015/2

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على بيان مدى التزام المصارف العراقية عينة الدراسة بمبدأ الإفصاح المحاسبي في عرض بنود قوائمها المالية فيما يخص بند المدينين وبند مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، والذان يظهران ضمن قائمة الميزانية على اعتبار أن الميزانية تعد من أهم القوائم المالية المعدة من قبل المصارف. ومن ثم بيان أثر هذين البندين على نتائج التحليل المالي وفي سبيل تحقيق هدف هذه الدراسة فقد تم تقسيم المصارف إلى فئتين كل فئة متناقضة عن الفئة الأخرى في طريقة عرضها للمدينين ومخصص الديون المشكوك فيها. إذ تقوم الفئة الأولى بإدراج المدينين بالصافي في حين تقوم الفئة الثانية بعرض المدينين بالإجمالي. وقد تم تعديل القوائم المالية لكل فئة لتكون متماثلة مع الفئة الأخرى ومن ثم استخدام أسلوب التحليل بالنسب المالية معتمدين بذلك على خمسة نسب مالية لبيان أثر ذلك على نتائج التحليل المالي. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها أنَّ كل من المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها قد تغيرت بالزيادة والنقصان مما أثَّر ذلك على النسب المستخدمة في التحليل . و آخيراً وليس أخرا" فقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات والتي كان من أهمها إلزام المصارف العراقية بإتباع نفس الأسلوب والنهج والسياقات في عرض بنود قوائمها المالية وخاصة قائمتي الميزانية والدخل والعمل على إجراء دراسات أخرى على باقي البنود والعناصر الأخرى وذلك لبيان ما إذا كان هناك اختلاف في طريقة عرضهما أم لا.

الكلمات المفتاحية : الإفصاح المحاسبي – القوائم المالية

Abstract:

The study aimed to identify the extent of the commitment of the Iraqi banks of the study sample to the principle of accounting disclosure in the presentation of items of financial statements with respect to item receivables and provision for doubtful debts, which appear in the list of the budget on the grounds that the budget is one of the most important financial statements prepared by the banks. It is then the statement following the two items on the results of the financial analysis in order to achieve the objective of this study was divided into two banks each category contradictory for the other category in the presentation of the receivables and provision for doubtful debts. The first category, as the inclusion of accounts receivable, net, while the second category offer debtors the totals. Has been amended financial statements for each category to be consistent with the other category and then use the method

of analysis of financial ratios so dependent on five financial ratios to indicate the impact on the financial results of the analysis. The study found a number of the most important results was that all of the accounts receivable and provision for doubtful debts has changed increases and decreases, which impact on the ratios used in the analysis. And finally, "and not least" has recommended the study a set of recommendations, which was the most important obligation of Iraqi banks to follow the same method, approaches and contexts in the presentation of items of financial statements and especially my budget, income and labor to conduct further studies on the remaining items, and other items so as to indicate whether there is a difference in way view the articles or not.

KEY WORDS : accounting disclosure – financial statements

المقدمة:

أصبح الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية بشتى وسائلها ذات أهمية بالغة في الآونة الأخيرة من قبل مختلف الجهات المعنية بالقوائم المالية. وكما هو معلوم إن التحليل المالي تتمثل ب إجراء دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في القوائم المالية ودراسة الأداء المالي وذلك من خلال تحويل البيانات التي تم الحصول عليها إلى معلومات ذات دلالة ومعنى. ونظراً لأهمية كل من بند المدين ين ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها وما يترتب عليه من اتخاذ القرارات كان من الضروري زيادة فعالية والية الإفصاح والشفافية بحيث تدون البنود الواردة في القوائم المالية بنفس السياقات المعتمدة في مجال الإفصاح بما يحقق العدالة في طريقة عرضها.

مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة في تأثر القوائم المالية (الميزانية) بشكل كبير بعدم توحيد السياقات المتبعة من قبل المصارف عينة الدراسة في إدراج كل من بند المدين ين ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها ضمن قائمة الميزانية المفصح عنها. ف إن صحَّ ذلك موضوعياً فإنَّ هذا الإجراء من شأنه إن يؤثر على نتائج التحليل المالي.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على بيان مدى التزام المصارف العراقية عينة الدراسة بمبدأ الإفصاح المحاسبي في عرض بنود القوائم المالية (الميزانية) فيما يخص بند المدين ين ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومن ثم التعرف على اثر هذين

البندين على نتائج التحليل المالي في ضوء السياقات المتبعة من قبل تلك المصارف في طريقة عرضها ضمن قوائمها المالية.

فرضية الدراسة:

إنَّ الاختلاف فيما بين المصارف في اتباع نفس الأسلوب في الإفصاح عن المدينين ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها في قائمة الميزانية يؤثر على نتائج التحليل المالي وذلك من خلال الاعتماد على خمسة نسب مالية. والشكل ا لآتي يوضح لنا ذلك

شكل رقم (1)

العلاقة بين الافصاح المحاسبي (للمدينين ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها) و (مؤشرات التحليل المالي)

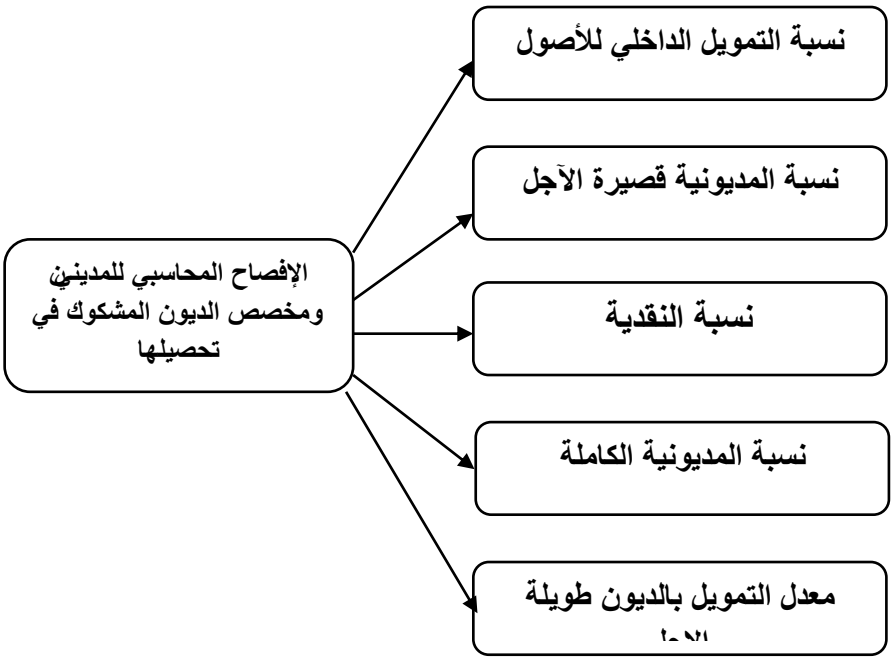

المصدر: من اعداد الباحثة

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أنَّها تركز على بيان مدى دلالة الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية على تحليل القوائم المالية. والتي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء المصارف وإجراء مقارنات بين هذه المصارف لاتخاذ القرارات. ويمكن القول بشكل عام إن أهمية هذه الدراسة قد تساعد في تحديد ملامح اثر الإفصاح المحاسبي لكل من بند المدينين ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها على نتائج التحليل المالي.

الدراسات السابقة:

1- **دراسة (فايز زهدي الشلتوني، 2005)** والتي تهدف إلى توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف وتحديد مدى كفاية مستوى الإفصاح عن المعلومات الموجودة في القوائم المالية. كما وهدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية والوصول إلى المستوى المطلوب من الإفصاح.

2- **دراسة (بن الطاهر حسين وبو طلاعة محمد، 2012)** والتي تهدف الى دراسة اثر حوكمة الشركات على الإفصاح والشفافية وجودة القوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي والمالي وعرض العلاقة التكاملية في ما بينهما وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الأمور منها ان الآليات المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في الشركات إذ تكمن في إنتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة. وكذلك أكد على إن مبدأ الإفصاح والشفافية يعد من أهم المبادئ في حوكمة الشركات.

3- **دراسة (غزاي سبيل المطيري، 2010)** والتي تهدف إلى التعرف على مدى استخدام الانترنيت في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وكذلك التعرف على أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح ومعرفة الخصائص التي تميز الشركات التي لديها مواقع على الأنترنيت عن الشركات التي ليس لها مواقع على الانترنيت .وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات منها أن درجة السيولة للشركة تؤثر في مستوى إفصاح الشركة عن بياناتها على الأنترنيت كما بيَّن أن ربحية الشركة ليس لها تأثير في مدى إفصاح الشركة عن بياناتها على الانترنيت.

4- **دراسة (حسين عبد الجليل ال غزوي، 2010)** والتي تهدف إلى بيان فهم حوكمة الشركات وأثرها على المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية. كما وهدفت إلى بيان تأثير كل من حوكمة الشركات ونسبة الملكية العائلية وحجم الشركة وتأثير استقلال أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات منها وجود علاقة ايجابية بين حجم الشركة وتركز الملكية ونسبة الملكية في الشركات المساهمة وبين مستوى الإفصاح المحاسبي وكذلك وجود علاقة سالبة بين استغلال أعضاء مجلس الإدارة وبين مستوى الإفصاح المحاسبي.

5- دراسة (معتز برهان جميل العسكر، 2010) والتي تهدف إلى بيان مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية وكذلك بيان مدى الاستقرار المالي للبنوك بتطبيق الإفصاح المحاسبي اللازم مع التركيز على صحة الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة وتوضيح مدى علاقته بالحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني وقد خل صت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات منها، هي أن هناك أثراً لمستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية في القطاع المصرفي الأردني كما وحدد أهم البنود التي تساهم في الحد من تداعيات الأزمة المالية والتي منها إضفاء الشفافية على البيانات المالية المنشورة والإفصاح عن رأس المال المحدد والاحتياطات الموزعة على حاملي حقوق الملكية والإفصاح عن القروض المصرفية.

إنَّ ما يميز هذه الدراسة (**أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تحليل القوائم المالية**)عن الدراسات السابقة هو إن هذه الدراسة قد اختصت في البحث عن البندين المؤثرين (المدين ين ومخصص ديون مشكوك في تحصيلها) ضمن قائمة الميزانية في إفصاح المصارف عينة الدراسة على نتائج التحليل المالي إذ تم أخذ هذين البندين ودراستهما بشكل مفصل في كيفية عرضها في الميزانية ومن ثم بيان أثرهما على نتائج التحليل المالي. وذلك من خلال الاعتماد على خمسة نسب كمقياس على بيان هذا الأثر.

أولا" :الإفصاح المحاسبي

1-1 مفهوم الإفصاح المحاسبي

إنَّ التحليل المالي للقوائم المالية يرتبط ارتباطا" وثيقا" بالإفصاح المالي لتلك القوائم إذ يشير الإفصاح بشكل عام الى توفير المعلومات الضرورية عن نشاط المنشأة بمختلف الجوانب والتي بدورها يؤثر على نتائج التحليل المالي وان اتخاذ القرارات في المنشأة يتطلب ضرورة شمول الأفصاح للقوائم المالية كافة البيانات والمعلومات التي يمكن إن تخدم جميع الجهات والفئات المستفيدة سواء كانت داخل المنشاة أو خارجها وقد وردت تعاريف عديدة للإفصاح المحاسبي نذكر منها:

يعرف الإفصاح بأنَّه إيضاح المعلومات ذات الطبيعة العامة والتي يتعين إيضاحها حتى لا تكون القوائم المالية مظللة (ال غزوي، 2010،49).

كما ويعرفه آخرون بأنه مبدأ يقضي بضرورة شمول القوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي القوائم المالية صورة واضحة عن الوحدة المحاسبية (الشلتوني، 2005، 77).

وقد عرف أيضاً بأنه تقديم التقارير المحاسبية الخاصة بالمنشأة إلى الجهات المستفيدة من المستخدمين لهذه التقارير .وتعد عملية الإفصاح المحاسبي للبيانات والمعلومات ذات أهمية كبيرة في مجالات التواصل بين المنشأة وتلك الجهات وذلك لما أهمية المعلومات في اتخاذ قراراتهم (Singhvi and Harsha ,1971,148).

كما ويقصد بالإفصاح والعرض في الفكر المحاسبي بأنَّه الإعلان عن جميع السياسات المحاسبية التي استندت إليها المنشأة في إعداد القوائم المالية وكذلك الإعلان عن جميع المعلومات والبيانات المحاسبية وغير المحاسبية المكملة لتلك السياسات وذلك بصورة شاملة وعادة ما تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك القوائم المالية والتقارير (عابد، 2006، 88).

ومما سبق يمكن القول : إنَّ الإفصاح المحاسبي يعني ضرورة الإفصاح عن كل الأمور المتعلقة بالمنشأة المالية وغير المالية والإفصاح عن كافة السياسات المتبعة من قبلها بالشكل الذي يجعلها غير مضللة لأصحاب اتخاذ القرارات.

2-1 مستويات الإفصاح المحاسبي

إنَّ تحديد مقدار وكمية المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها لا يتوقف فقط على خبرة القارئ ولكن يعتمد أيضا" على مستوى الإفصاح أو المعيار المرغوب فيه وعلى هذا الأساس يمكن تحديد ثلاثة مستويات للإفصاح المحاسبي.

1- **مستوى الإفصاح الشامل** : ويشير هذا المستوى الى نشر معلومات تفصيلية دون أن يكون لها دلالة أو معنى يؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة والمعبرة ويضلل مستخدمي البيانات المالية عند اتخاذ القرارات (دهمش ،1995 ، 47).

2- **مستوى الإفصاح الكافي** : ويشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توافره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرارات (المطيري ، 2012 ، 15).

3- **مستوى الإفصاح الواضح** : ويتطلب هذا المستوى عرض كافة البيانات التي تساهم في إيضاح الحالة المالية للوحدة الاقتصادية وبيان الأنشطة المالية التي أثرت عليها وبدون تحيز لطائفة دون أخرى (عابد ، 2006، 115).

ويمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها كما يلي (خلف، 2009، 17):

أ – معلومات كمية (مالية) والتي يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية في القوائم المالية المعدة حيث يتم التعبير في هذه القائمة بأرقام تعبر عن مبالغ فعليه أو تقديرية والتي تلقى استجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المالية.

ب – المعلومات غير الكمية (غير المالية) والتي يتم من خلالها الإفصاح في القوائم المالية بشكل وصفي والتي غالبا" ما تكون عملية الإفصاح مرتبطة بالمعلومات الكمية وان هذا النوع من المعلومات يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية.

1-3 العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

لقد ظهرت العديد من العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي وتتمثل بالآتي:

1- **عوامل بيئية** : حيث تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى ولأسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية وعوامل تاريخية عن حاجة المستفيدين (عبود ، 2009’ 13).

2- **عوامل تتعلق بالمعلومات** : حيث تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات وخاصة في مدى توافر الملائمة والثقة بهذه المعلومات إضافة إلى القابلية للتحقق والمقارنة. وفي هذا الصدد أشارت لجنة المعايير المالية إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة مثل أية أداة تتوقف معظمها على مدى الاستفادة منها (غزوي، 64،2010).

3- **عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية** : مثل حجم الوحدة الاقتصادية وعدد المساهمين، القوانين المعمولة، المدقق الخارجي، والضوابط التدقيق (عبود ،2009 ، 13).

1-4 المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي

هناك عدة معايير لها علاقة بالإفصاح المحاسبي اهمها ما تم التأكيد عليه في القاعدة المحاسبية العراقية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية للمصارف والمنشات المالية وهي القاعدة المحاسبية رقم (10) والذي أقره مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق بجلسته المنعقدة بتاريخ 1998/10/28 والتي كان من أهم أهدافها توحيد المعايير المحاسبية للقياس والإفصاح المحاسبي المستخدمة من قبل المصارف لكي يتاح لمستخدمي البيانات المالية إدراك الأسس والقواعد المتبعة في إعدادها وتسهيل عملية المقارنة. كما وأكدت القاعدة على ضرورة عرض بنود الميزانية العامة التي تتضمن الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها وإدارتها بحيث

تعكس السيولة النسبية للمصرف وعدم تخفيض إي قيمة مدرجة لأي موجود أو مطلوب عن طريق المقاصة ما لم يكن هناك حق قانوني بذلك وذلك في سبيل توحيد أسلوب عرض التقرير المالي والاقتصادي على مستوى القطر.

ثانيا" : حسابات المدينين ومخصص ديون مشكوك في تحصيلها

2-1 المدينون : يعرف المدينون بأنه حساب عام يظهر حقوق الوحدة لدى الغير وبصفة خاصة ما ينشأ من حقوق نتيجة الائتمان الممنوح للغير (ديوان الرقابة المالية ،النظام المحاسبي الموحد، 71).

وينشا هذا الحساب نتيجة مزاولة المنشاة لنشاطها الرئيسي والمتمثلة ببيع السلع وتقديم الخدمات ويتم الاعتراف بالدين الناشئ عن بيع السلع عند انتقال ملكية السلعة من البائع إلى المشتري ويتحدد قيمة حساب المدينون من الناحية النظرية بالقيمة التي ينتظر تحصيلها مستقبلا" وهذا ما يشير إلى ضرورة استبعاد أية خصومات أو مصروفات تتعلق بحسابات المدينون مثل مردودات ومسموحات المبيعات (الحاسي وآخرون، 274،2006-275).

ويتم تصنيف المدين ين إلى مدين ين تجاري ين ومدين ين غير تجاري ين. إذ يقصد بالمدين ين التجاري ين بأنها الديون الناشئة عن بيع السلع أو أداء الخدمات با لآجل والتي توثقها قوائم البيع ويطلق عليها حسابات المدين ين إما المدين ين غير التجاري ين فتنشأ هذه الديون لصالح المنشأة من طرف الغير نتيجة لمعاملات لا علاقة لها ببيع السلع أو تقديم الخدمات وإنما يحتمل أن تنشأ عن بيع موجودات طويلة الأجل أو تكون على شكل إيداعات لدى الغير أو سلف ممنوحة للمنتسبين وينبغي عرض أرصد ة المدين ين غير التجاريين بصورة مستقلة في الميزانية (حسن وفلاح ، 2011 ، 181).

ومن أهم المشاكل المحاسبية الخاصة بحسابات المدين ين هي (كاسو وويجانت، 1999، 327 -328):

أ- الاعتراف

ب- التقييم

ج- التسوية

ومن الجدير بالذكر إن أزمات الديون العالمية قد أبرزت صعوبة استخدام الديون في تمويل الاستثمار في الدول الأقل تطورا" وخاصة عند تردي الظروف الاقتصادية لتلك البلدان . وان إيفاء الديون الأجنبية يمكن إن يكون مرهق اً سياسياً واقتصادياً خلال

الأزمات لبعض الدول النامية إذ لم تستطع تلك الدول بالإيفاء بديونها للمقرضين مما نتج عنه انخفاض في استثمارات تلك الدول (Cole and english,1992 ,1).

2- 2 حسابات ديون مشكوك في تحصيلها

إن أية مبيعات تتم بأي مقابل بخلاف النقود يصاحبها احتمال حقيقي بعدم التحصيل بعد ذلك وهناك طريقتان لتسجيل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها هما (حسن وفلاح ، 2011 ، 181).

أ - طريقة التخفيض المباشر: بموجب هذه الطريقة لا يتم تسجيل أية قيود محاسبية في حالة وجود شك في تحصيل الدين.وإنما يسجل القيد بعد التأكد من عدم استحصال الدين وعندها يتم تقدير الخسائر الناجمة من عدم تحصيل الدين في حساب الديون المعدومة ويقل رصيد المدين ي بقيمة الدين المعدوم ويعاب على هذه الطريقة بأنها تظهر المدين ي بقيمة اكبر من القيمة المنتظر تحصيلها فعلا" لعدم وجود مخصص للديون المشكوك في تحصيلها.

ب- طريقة المخصص: وبموجب هذه الطريقة تقوم المنشأة بتقدير الديون التي يحتمل تحصيلها مستقبلا" في نهاية كل فترة وتعامل هذه الديون المشكوك في تحصيلها على أنها خسائر تحمل على حساب إيرادات الفترة المالية. وطبقا" لهذه الطريقة ف إنَّ الديون التي تثبت بالدليل القاطع بعدم إمكانية تحصيلها تحمل لحساب مخصص ديون مشكوك في تحصيلها.

2-3 طرق تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

هناك عدة طرق لتقدير مخصص ديون مشكوك في تحصيلها والتي يمكن تحديدها بالآتي (الحاسي وآخرون، 292،2006-295):

1- طريقة المبيعات (تقدير المخصص كنسبة من المبيعات) وبموجب هذه الطريقة يتم تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من المبيعات وقد تؤخذ النسبة من صافي المبيعات ككل أو يؤخذ على أساس المبيعات الآجلة فقط على اعتبار إن الديون المعدومة هي نتيجة منطقية لسياسات البيع بالآجل.

2- طريقة المدين ي (تقدير المخصص كنسبة من المدين ي) وبموجب هذه الطريقة يتم تقدير نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة من أرصدة حسابات المدينين خلال عدد السنيين وتختلف هذه الطريقة عن السابقة من حيث إنَّ القيمة المستخرجة باستخدام النسبة تمثل قيمة الرصيد الواجب الظهور في الميزانية وما

يتبع ذلك من ضرورة تعديل رصيد مخصص ديون مشكوك فيها على أساس الفرق بين قيمة رصيد النسبة والرصيد السابق.

3- طريقة أعمار الديون :تتشابه هذه الطريقة مع الطريقة الثانية من حيث إنَّ كليهما يستخدمان رصيد المدينين لتقدير الديون المشكوك فيها إذ تتطلب هذه الطريقة القيام بإجراء دراسة تحليلية لكل مدين وذلك بتقسيم حسابات المدين ين إلى ديون حاضرة وديون متأخرة ومن ثم تقسيم الديون المتأخرة إلى فترات شهر أو شهرين مثلا" وهكذا ومن ثم تحديد درجة احتمال تحصيل أو عدم تحصيل الدين على شكل نسب.

ثالثا": التحليل المالي

3- 1 مفهوم التحليل المالي

يعد التحليل المالي للمؤسسات والشركات التي تقدم طلبا" للاقتراض في المصارف ذات أهمية كبيرة لتلك المصارف. إذ أن قرار منح التسهيلات الائتمانية أو منعها يعتمد ويبنى أساسا" على نتائج هذا التحليل (البديري، 2011، 265).ويعرف التحليل المالي بأنه عملية تقييم للوضع المالي للبيانات والمعلومات الأخرى ال لازمة لاتخاذ القرارات من قبل المستخدمين لهذه المعلومات (www.utdallas.edu).

وبالرغم من إننا نعيش في الوقت الحاضر العديد من الاضطرابات والمخاطر الاقتصادية المحلية والعالمية وال تي لا تؤثر فقط على الشوارع وإنما على الوضع المالي للعديد من العمليات المالية وال تي يتطلب منا كمستخدمين للقوائم المالية من مؤتمن ين ومتخذي القرارات بضرورة مواكبة التطورات التي تحدث في مجال التحليل المالي وذلك من خلال استخدام احدث البرامج وأنظمة الكمبيوتر والتي يمكن من خلالها قياس المخاطر المالية وبالتالي تقييم البيانات المالية ومن ثم المساعدة في تقليل تلك المخاطر التي تمكن من اتخاذ القرارات الصائبة للمستخدمين (rosplock,2000, 2) وتتبلور أهداف القوائم المالية بتقديم المعلومات لكل المستخدمين لهذه القوائم لمساعدتهم لاتخاذ القرارات على اعتبار أنَّ المستخدمين يعتمدون على القوائم المالية المنشورة والمفصح عنها فقط ويمكن تحديد أهم الجهات أو الأطراف المستفيدة من التحليل المالي بالآتي (www.acornlive.com) (خلايلة ، 1998 ، 10-11):

1- المستثمرون.

2- الإدارة.

3- المقرضون.

4- العاملون.

5- المصارف والدوائر الحكومية.

3- 2 أدوات التحليل المالي

وهي مجموعة الوسائل والطرق الفنية والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى نقاط القوة والضعف في القوائم المالية. ويمكن التمييز بين عدة أنواع من أدوات التحليل المالي وهي (شاكر وآخرون ، 2000 ، 38-39):

أ - تحليل التغير والاتجاه ب - تحليل النسب المالية ج - تحليل نقطة التعادل

وفيما يلي نبذة مختصرة عن (تحليل التغير والاتجاه) و(تحليل النسب المالية)

أ - تحليل التغير والاتجاه ويقسم الى قسمين:

1- تحليل رأسي (عمودي): ويتم هذا التحليل من خلال نسبة إي رقم من القوائم المالية الى رقم رئيسي آخر في القوائم المالية للوصول إلى دلالة ذات معنى ولا يكتمل معنى ودلالة النسبة إلا عند مقارنتها بمعيار محدد وقد يكون المعيار النسبة نفسها في السنة أو في السنوات السابقة وقد يكون المعيار معدل النسبة لكل الشركات العاملة بالصناعة (معيار الصناعة) (جابر ، 2006 ، 8).

2- التحليل الأفقي: بموجب هذا التحليل يتم إتباع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا المتغير ويساعد هذا التحليل في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير محاسبي أو مالي معين، مثل اتجاه بند معين من بنود القوائم المالية من حيث هل هو في تزايد أو تناقص ودرجة الاستقرار أو التذبذب في البند من فترة مالية لأخرى (الخلايلة، 40،1998).

ب- تحليل النسب المالية وتعد هذه الطريقة أكثر الطرق انتشارا" إذ يمكن للمحلل المالي من خلاله الحصول على معلومات أكثر دقة كما وتسهل من عملية تفسير علاقات الموازنة أو التناسبية و تمكن من تحديده بسهوله عن طريق ملاحظة التغيرات في هذه النسب . وهناك ثلاثة مستويات في فهم تحليل النسب المالية وهي القدرة على القيام بالعمليات الحسابية المتعلقة بالأرقام والقدرة فيما إذا كان هناك تحسن في الرقم أم تراجع بين مدة وأخرى والقدرة على التعامل مع التفسيرات بشأن أسباب تحسن الأرقام أو تراجعها. (النعيمي ، 2010 ، 216) وقد تم استخدام تحليل النسب المالية في هذه الدراسة وذلك من خلال الاعتماد على بعض النسب المالية المؤثرة على بعض بنود وعناصر الميزانية والتي تم تحديدها بعنصر المدين ي ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها إذ تم استخدام خمسة نسب وهي (نسبة

التمويل الداخلي للموجودات ،نسبة المديونية قصيرة الأجل، نسبة النقدية، نسبة المديونية الكاملة، معدل التمويل بالديون طويلة الأجل) وتم قياسها من خلال البيانات المعدة للمصارف قيد الدراسة إذ تم تقسيم عينة الدراسة الى فئتين.

الفئة الأولى : المتمثلة بالمصارف التي تقوم بإدراج مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ضمن كشف المدين ين إذ تقوم بخصمها منه ويتم درج المدين ين في الميزانية بالصافي (بعد طرح المخصص).

الفئة الثانية : المتمثلة بالمصارف التي تقوم بفصل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ووضعها ضمن كشف مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ودرج المدين ين بالإجمالي (أي بدون خصم المخصص منه) ضمن بند الموجودات المتداولة وهذا ما هو معتمد ضمن الكشوفات المالية التي اعتمدها النظام المحاسبي الموحد في العراق.أي على عكس ما متبع في الفئة الأولى من المصارف.

شكل رقم (2)

مخصص الديون المشكوك فيها والحالة البديلة لها

ودورها في طبيعة الافصاح عن القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة

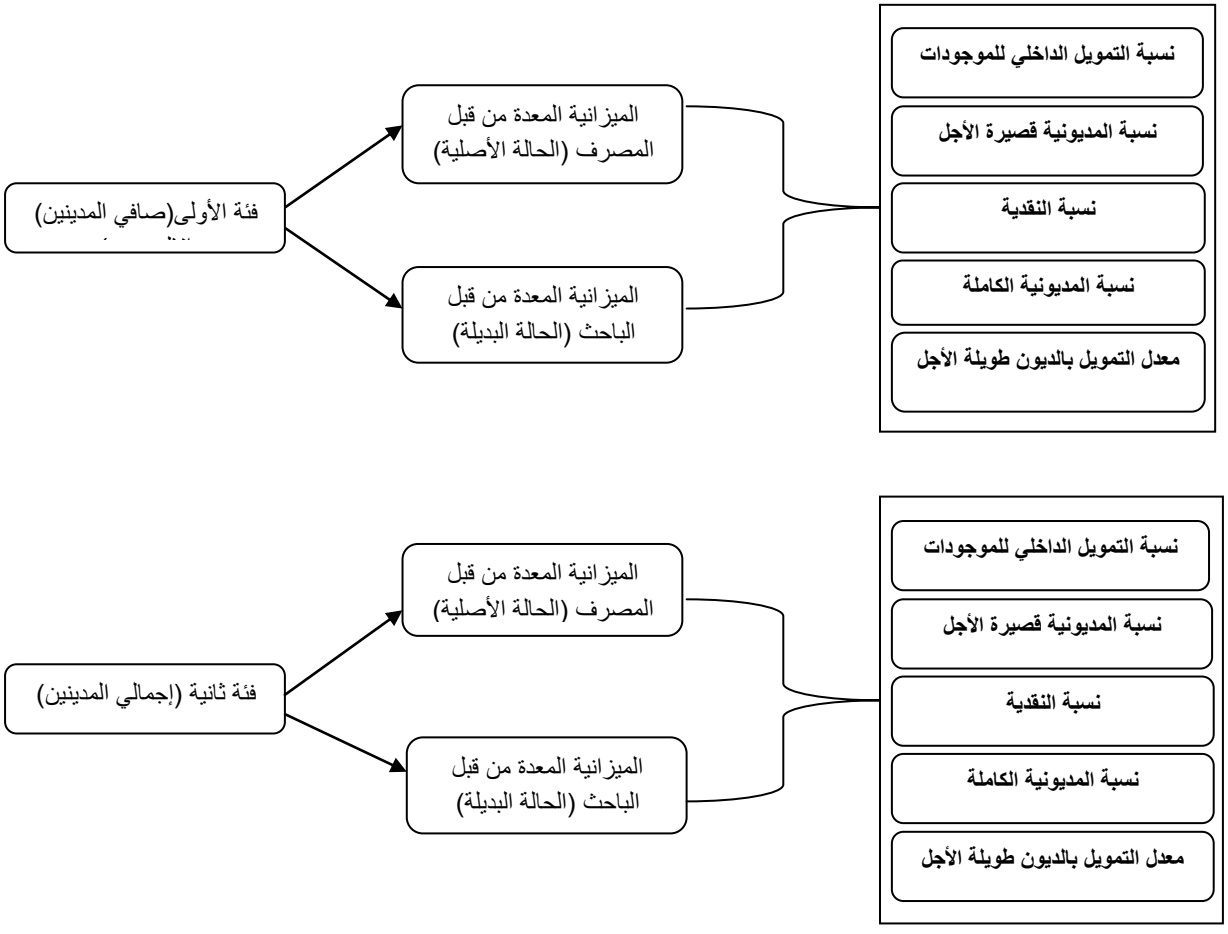

وعليه يلاحظ أن هناك تناقض اً فيما بين المصارف العراقية في إدراج بند مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والتي من المفروض أن تقوم جميعها بإتباع نفس السياقات في عرض تقاريرها المالية بناء" على ما نصت عليه القواعد المحاسبية العراقية التي تم ذكرها سابقا". ومن خلال النظر إلى نتائج التحليل التي تم التوصل إليها يلاحظ ان الاختلاف في إتباع السياقات في عرض بنود القوائم المالية فيما بين المصارف يؤدي إلى اختلاف في نتائج التحليل المالي لتلك القوائم وكما هو معلوم إن اختلاف النتائج هذه حتما" يكون له دور كبير في عمليات الإفصاح المعلن عنها للجهات المستفيدة منها مما يؤثر في القرارات التي يمكن أن تتخذها الجهات ذات العلاقة وهذا ما سنلاحظه من خلال إبراز نتائج التحليل المالي لكلا الفئتين من المصارف. وفيما يلي جدول بالنسب التي تم اعتمادها من قبل الباحث

جدول رقم (1)

النسب المعتمدة من قبل الباحث

التسلسل	النسبة	كيفية استخراجها
1	نسبة التمويل الداخلي للموجودات	رأس المال + الاحتياطيات +أرباح محتجزة /مجموع الموجودات
2	نسبة المديونية قصيرة الأجل	المطلوبات المتداولة / حق الملكية
3	نسبة النقدية	النقدية لدى الصندوق والمصارف / المطلوبات المتداولة
4	نسبة المديونية الكاملة	إجمالي الديون / الأموال الخاصة (حق الملكية)
5	معدل التمويل بالديون طويلة الاجل	الالتزامات طويلة الأجل / إجمالي الموجودات

رابعا": نتائج الدراسة ومناقشتها

يستعرض هذا الجانب نتائج الدراسة وتحليلها طبقا" للبيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة حيث تم الاعتماد على القوائم المالية لعام 2012. وقد قام الباحث بتقسيم المصارف إلى فئتين من حيث طريقة عرضها لعنصر المدينين ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

الفئة الأولى: والتي تقوم بطرح مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من المدين ين ومن ثم إثبات المدين ين بالصافي. وقد بلغ عدد المصارف ضمن هذه الفئة (6) مصارف.

الفئة الثانية: والتي تقوم بإثبات المدين ين بالإجمالي ضمن الموجودات المتداولة واثبات مخصص ديون مشكوك في تحصيلها في كشف التخصيصات وإدراجها ضمن بند

المطلوبات المتداولة. وقد بلغ عدد المصارف ضمن هذه الفئة (8) مصارف والجدول الآتي يبين أسماء المصارف ضمن كل فئة.

جدول رقم (2)

المصارف المعتمدة قيد الدراسة ضمن كل فئة

التسلسل	الفئة الأولى	الفئة الثانية
1	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	مصرف الائتمان
2	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل
3	مصرف إيلاف الإسلامي	مصرف المتحد للاستثمار
4	مصرف الاتحاد العراقي	مصرف بغداد
5	المصرف الأهلي العراقي	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية
6	مصرف الخليج التجاري	مصرف أشور الدولي للاستثمار
7	--------	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
8	--------	مصرف سومر التجاري

الجدول : من اعداد الباحث

تفسير نتائج تحليل القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة

1- نسبة التمويل الداخلي للموجودات: وتظهر هذه النسبة التمويل الذاتي للموجودات حيث إن ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشر اً ايجابياً على الوضع المالي للمنشأة إذ يدل ذلك على استخدام المنشأة لأموالها الداخلية من رأس المال والاحتياطيات والإرباح المحتجزة في تمويل موجوداتها.

2- نسبة المديونية قصيرة الأجل: تدرس هذه النسبة العلاقة بين المطلوبات المتداولة وحق الملكية وذلك للتأكد من أنَّ المنشأة لا تقوم بزيادة الاقتراض القصير الأجل لتمويل عملياتها طويلة الأجل وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك أفضل للدائنين وذلك لزيادة ضمان ديونهم.

3- **نسبة النقدية:** إنَّ هذه النسبة تقيس مدى قدرة المنشأة على الوفاء بمطلوباتها المتداولة من خلال النقدية لدى المصارف والصندوق مستبعدة بذلك الموجودات المتداولة الأخرى غير النقدية . كما وان ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشرا" جيدا" للمنشأة إلا أن ارتفاعها بشكل كبير وأكثر من اللازم يعد مؤشر اً سلبياً حيث يدل على وجود أموال نقدية معطلة .

4- **نسبة المديونية الكاملة** : وتقيس هذه النسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة (حق الملكية). ان ارتفاع هذه النسبة يعبر عن زيادة احتمالات عدم قدر ة المنشأة

على سداد ديونها وزيادة مخاطر المقرضين والمستثمرين في حين أن انخفاضها يعبر عن حماية أفضل للدائنين على اعتبار أن المنشأة قادرة على سداد ديونها.

5- **معدل التمويل بالديون طويلة الأجل:** توضح هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة على تمويل موجوداتها بأموال الغير طويلة الأجل (المطلوبات طويلة الأجل). حيث تظهر مدى سلامة الهيكل المالي للمنشأة. كما وان زيادة هذه النسبة يعني إن معظم موجوداتها ممولة عن طريق القروض طويلة الأجل.

اولا": تحليل القوائم المالية للمصارف التي تخصم المخصص من المدينين

جدول رقم (3)

النسب المالية للقوائم المالية للمصارف التي تخصم مخصص ديون مشكوك في تحصيلها من المدينين (الحالة الاصلية *) للعام 2012

التسلسل	اسم المصرف	نسبة التمويل الداخلي للموجودات	نسبة المديونية قصيرة الأجل	نسبة النقدية	نسبة المديونية الكاملة	معدل التمويل بالديون طويلة الأجل
1	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	0,229	3,362	0,069	4,362	0,046
2	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0,470	1,126	0,816	2,126	0,470
3	مصرف إيلاف الإسلامي	0,350	1,854	0,968	2,854	0,350
4	مصرف الاتحاد العراقي	0,196	4,108	0,731	5,108	0,196
5	المصرف الأهلي العراقي	0,459	1,181	1,411	2,181	0,459
6	مصرف الخليج التجاري	0,351	1,841	0.583	2,849	0,354

* تعنى بها القوائم المالية الأصلية كما هو معروض من قبل المصرف بدون تعديل المدينين

الجدول: من إعداد الباحث

جدول رقم (4)

النسب المالية للقوائم المالية للمصارف التي تخصم مخصص ديون مشكوك في تحصيلها من المدينين (للحالة البديلة * *) للعام 2012

التسلسل	اسم المصرف	نسبة التمويل الداخلي للموجودات	نسبة المديونية قصيرة الأجل	نسبة النقدية	نسبة المديونية الكاملة	معدل التمويل بالديون طويلة الأجل
1	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	0,230	3,550	0,065	4,550	0,044
2	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0,464	1,155	0,796	2,155	0,464
3	مصرف إيلاف الإسلامي	0,343	1,915	0,938	2914	0,343
4	مصرف الاتحاد العراقي	0.194	4,159	0.722	5,159	0,194
5	المصرف الأهلي العراقي	0,447	1,237	1,346	2,237	0,447
6	مصرف الخليج التجاري	0,345	1,893	0,567	2,901	0,347

** تعنى بها النتائج التي تم التوصل اليها من قبل الباحث بعد تعديل المدين ي (أي إثبات المدينين بالإجمالي واستبعاد المخصص منه) مع الأخذ بنظر الاعتبار التعديلات اللازمة في القوائم المالية .

الجدول : من اعداد الباحث

جدول رقم (5)

التغيرات بالنسب بين الحالة الأصلية والحالة البديلة للمصارف التي تخصم مخصص ديون مشكوك في تحصيلها من المدينين للعام 2012

التسلسل	اسم المصرف	نسبة التمويل الداخلي للموجودات	نسبة المديونية قصيرة الاجل	نسبة النقدية	نسبة المديونية الكاملة	معدل التمويل بالديون طويلة الاجل
1	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	-1%	-18.8%	+0.4%	-18.8%	+0.2%
2	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	+6%	-2.9%	+2%	-2.9%	+0.6%
3	مصرف إيلاف الإسلامي	+7%	-6.1%	+3%	-6%	+0.7%
4	مصرف الاتحاد العراقي	+2%	-5.1%	+0.9%	-5.1%	+2%
5	المصرف الأهلي العراقي	+1.2%	-5.6%	+6.5%	-5.6%	+1.2%
6	مصرف الخليج التجاري	+6%	-5.2%	+1.6	-5.2%	+0.7%

الجدول: من اعداد الباحثة

وبالرجوع الى الجدول رقم (5) والذي يبين التغيرات فيما بين الحالة الأصلية(الجدول رقم 3) والحالة البديلة (الجدول رقم 4) للمصارف التي تخصم مخصص ديون مشكوك في تحصيلها من المدينين يلاحظ وجود اختلاف فيما بين النتائج والسبب في ذلك يعود إلى الآتي:

– فيما يتعلق بنسبة المديونية قصيرة الأجل ونسبة النقدية ونسبة المديونية الكاملة فأن سبب الاختلاف يعود إلى تغير عنصر التخصيصات ضمن بند المطلوبات المتداولة مما اثر على مجموع المطلوبات بالزيادة بعد إجراء التعديلات حيث زادت المطلوبات المتداولة بمقدار مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والتي تم استبعادها من المدينين واثباها ضمن كشف التخصيصات وا لآتي جدول يبن لنا المطلوبات المتداولة الظاهرة في القوائم المالية للمصارف قيد الدراسة (الحالة الاصلية) والمطلوبات المتداولة التي تم تعديلها في القوائم المالية (الحالة البديلة).

جدول رقم (6)

يبين مقدار التخصيصات للحالة الأصلية والبديلة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام 2012

التسلسل	اسم المصرف	التخصيصات (الحالة الأصلية)	التخصيصات (الحالة البديلة)	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
1	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	4616125635	39820519986	35204394351
2	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	2869535598	9244572481	6375036883
3	مصرف إيلاف الإسلامي	2335516000	10428123735	8092607735
4	مصرف الاتحاد العراقي	4073023366	10265097687	6192074321
5	المصرف الأهلي العراقي	--------	8796140	8796140
6	مصرف الخليج التجاري	5485946771	13201328653	7715381882

الجدول: من اعداد الباحثة

– فيما يتعلق بنسبة التمويل الداخلي للموجودات ومعدل التمويل بالديون طويلة الأجل ان سبب الاختلاف يعود الى التغير في مجموع المدين ين وبالتالي التغير في مجموع الموجودات المتداولة ومجموع الموجودات بشكل عام وذلك نتيجة إذ زاد المدينون بمقدار مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وذلك باستبعادها من كشف المدين ين وإثباتها ضمن كشف التخصيصات على اعتبار ان المصارف كانت تدرجها ضمن كشف المدينين وتقوم بطرحها منه واثبات المدين ين بالصافي. وا لآتي جدول يبين لنا الفرق بين مجموع المدين ين في الحالة الأصلية ومجموع المدين ين في الحالة البديلة والفرق بينهما هو عبارة عن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها التي كانت كما يلي.

جدول رقم (7)

مجموع المدينين في الحالة الأصلية والبديلة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام 2012

التسلسل	اسم المصرف	مجموع المدينون (الحالة الأصلية)	مجموع المدينون (الحالة البديلة)	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
1	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	40945929921	76150324272	35204394351
2	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	42447470415	48822507298	6375036883
3	مصرف إيلاف الإسلامي	56659551760	64752159495	8092607735
4	مصرف الاتحاد العراقي	78784433113	84976507434	6192074321
5	المصرف الأهلي العراقي	2830184	11626324	8796140
6	مصرف الخليج التجاري	9258463426	16973845308	7715381882

الجدول: من اعداد الباحث

ثانيا": تحليل القوائم المالية للمصارف التي تثبت المدينين بالاجمالي (بدون خصم المخصص)

جدول رقم (8)

النسب المالية للقوائم المالية للمصارف التي لا تخصم مخصص ديون مشكوك في تحصيلها من المدينين (الحالة الأصلية) للعام 2012

التسلسل	اسم المصرف	نسبة التمويل الداخلي للموجودات	نسبة المديونية قصيرة الأجل	نسبة النقدية	نسبة المديونية الكاملة	معدل التمويل بالديون طويلة الأجل
1	مصرف الائتمان	0.313	2.199	0.472	3.199	0.313
2	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	.0245	2.525	0.352	4.075	0.038
3	مصرف المتحد للاستثمار	0.480	1.277	0.546	2.277	0.448
4	مصرف بغداد	0.159	5.276	0.743	6.276	0.159
5	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	3.780	1.645	1.393	2.645	0.378
6	مصرف أشور الدولي للاستثمار	0.637	0.571	0.861	1.571	0.637
7	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	0.172	4.827	0.679	5.827	0.171
8	مصرف سومر التجاري	0.028	0.702	2.273	1.702	0.587

الجدول: من اعداد الباحث

جدول رقم (9)

النسب المالية للقوائم المالية للمصارف التي لا تخصم مخصص ديون مشكوك في تحصيلها من المدينين (الحالة البديلة) للعام 2012

ت	اسم المصرف	نسبة التمويل الداخلي للموجودات	نسبة المديونية قصيرة الاجل	نسبة النقدية	نسبة المديونية الكاملة	معدل التمويل بالديون طويلة الاجل
1	مصرف الائتمان	0.313	2.198	0.472	3.198	0.313
2	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	0.255	2.919	0.352	3.925	0.256
3	مصرف المتحد للاستثمار	0.507	1.155	0.603	2.155	0.464
4	مصرف بغداد	0.161	5.194	0.755	6.194	0.161
5	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	3.790	1.638	1.399	2.638	0.379
6	مصرف أشور الدولي للاستثمار	0.642	0.558	0.881	1.558	0.642
7	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	0.175	4.734	0.692	5.734	0.174
8	مصرف سومر التجاري	0.029	0.691	2.294	1.691	0.591

الجدول: من اعداد الباحثة

جدول رقم (10)

التغيرات بالنسب بين الحالة الأصلية والحالة البديلة للمصارف التي لا تخصم مخصص ديون مشكوك في تحصيلها من المدينين للعام 2012

ت	اسم المصرف	نسبة التمويل الداخلي للموجودات	نسبة المديونية قصيرة الأجل	نسبة النقدية	نسبة المديونية الكاملة	معدل التمويل بالديون طويلة الأجل
1	مصرف الائتمان	0%	+1%	0%	+0.1%	0%
2	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	-1%	-39%	0%	+15%	-21.8%
3	مصرف المتحد للاستثمار	-2.7%	+12.2%	-14.7%	+12.2%	-1.6%
4	مصرف بغداد	-0.2%	+8.2%	-1.2%	+8.2%	-0.2%
5	مصرف كردستان الدولي للاستثمار	-1%	+0.7%	-0.6%	+7%	-0.1%
6	مصرف أشور الدولي للاستثمار	-0.5%	+1.3	-2%	+1.3%	-0.5%
7	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	-0.3%	+9.3	-1.3%	+9.3%	-0.3 %
8	مصرف سومر التجاري	-0.1%	+1.1	-2.1%	+1.1%	-0.4%

الجدول : من اعداد الباحثة

وبالرجوع إلى الجدول رقم (11) والذي يبين التغيرات فيما بين الحالة الأصلية والحالة البديلة للمصارف التي لا تخصم مخصص ديون مشكوك في تحصيلها من المدينين يلاحظ وجود اختلاف فيما بين النتائج والسبب في ذلك يعود الى الآتي:

– فيما يتعلق بنسبة المديونية قصيرة الأجل ونسبة النقدية ونسبة المديونية الكاملة ف إنَّ سبب الاختلاف يعود الى تغير عنصر التخصيصات ضمن بند المطلوبات المتداولة والتي تم ذكرها عند مناقشة نتائج تحليل الفئة الأولى من المصارف ، والجدول ا لآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (12)

مجموع المخصصات في الحالة الأصلية والبديلة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام 2012

ت	اسم المصرف	مجموع المخصصات الحالة الأصلية	مجموع المخصصات الحالة البديلة	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
1	مصرف الائتمان	12116885	11951913	164972
2	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	20819500000	819500000	20000000000
3	مصرف المتحد للاستثمار	42594869	4757198	37837671
4	مصرف بغداد	22047348	5047348	17000000
5	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	39450232332	36759185640	2691046692
6	مصرف أشور الدولي للاستثمار	13556021332	11322899279	2233122053
7	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	38511422	12880039	25631383
8	مصرف سومر التجاري	2840536	1022541	1817995

الجدول: من اعداد الباحث

– فيما يتعلق بنسبة التمويل الداخلي للموجودات ومعدل التمويل بالديون طويلة الأجل ان سبب الاختلاف يعود الى التغير في مجموع المدين ين ومجموع الموجودات المتداولة وتغير مجموع الموجودات بشكل عام والتي تم ذكرها عند مناقشة أسباب الاختلاف في الفئة الأولى والجدول الآتي يوضح مقدار مجموع المدينين للحالتين الأصلية والبديلة.

جدول رقم (13)

المدينون في الحالة الأصلية والبديلة ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام **2012**

ت	اسم المصرف	مجموع المدينين (الحالة الأصلية)	صافي المدينين (الحالة البديلة)	مخصص الديون المشكوك تحصيلها
1	مصرف الائتمان	9805854	9640882	164972
2	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	138482721792	118482721792	20000000000
3	مصرف المتحد للاستثمار	41255045	3417374	37837671
4	مصرف بغداد	58486852	41486852	17000000
5	مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	12858154927	10167108235	2691046692
6	مصرف أشور الدولي للاستثمار	3263136663	1030014610	2233122053
7	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	65784100	40152717	25631383
8	مصرف سومر التجاري	28746423	26928428	1817995

الجدول: من اعداد الباحث

ومما سبق يلاحظ ان إدراج المدينين بالإجمالي وبدون خصم المخصصات منه يعد امراً" أكثر إفصاحا" من وجهة نظر الباحث لان المدينين في هذه الحالة تظهر بمبلغها الحقيقي الفعلي الذي تم فعلا" كما وان درج مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ضمن حساب التخصيصات تحت بند المطلوبات المتداولة تعد أكثر منطقية وذلك لوجود حالة عدم التأكد من إن هذه التخصيصات سوف يتم التصرف بها أم لا وعليه ومن خلال ما حصل عليه الباحث من بيانات للمصارف قيد الدراسة فقد لوحظ أنَّ هناك وجهتي نظر من قبل المصارف في كيفية عرض المدينين ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها ضمن قائمة المركز المالي. وان عدم التوحيد هذه في عملية العرض ضمن قائمة المركز المالي ستظهر آثارها على عملية الإفصاح التي تقوم بها المصارف حيث ان المستخدم الخارجي عندما يقوم بتحليل القوائم المالية فأنه سيظهر له نتائج مظللة وهذا ما أثبتته الدراسة من خلال عرض نتائج التحليل المالي لكلا الفئتين من المصارف وظهور نسب متفاوتة والتي كانت نتيجة تغير كل من المدينين ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

خامسا": الاستنتاجات والتوصيات

- **الاستنتاجات:** في ضوء نتائج الدراسة التحليلية يمكن تصنيف النتائج الآتية:

1- إن مستوى الإفصاح في المصارف عينة الدراسة مناسبة إلى حد ما. إلا انه يوجد هناك اختلاف في بعض النقاط من حيث طريقة عرضهما لبعض البنود في القوائم المالية.

2- تأثر المصارف بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ويمكن ملاحظة ذلك في القوائم المالية (الميزانية) للمصارف وخاصة في بندي المدينين ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

3- إن التزام المصارف العراقية بإتباع سياقات موحدة في عرض بنود قوائمهما المالية يساهم بشكل كبير في أن تكون نتائج التحليل المالي التي تقوم بها الجهات ذات العلاقة دقيقة.

4- إن الإفصاح في القوائم المالية (الميزانية) لم تكن على نفس النهج فيما بين المصارف العراقية فيما يخص بند المدينين اذ تقوم بعض المصارف بإثبات المدينين بالإجمالي في حين يقوم البعض الآخر بإثباتها بالصافي.

5- إن الإفصاح في القوائم المالية (الميزانية) لم تكن على نفس النهج فيما بين المصارف العراقية فيما يخص بند مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إذ تقوم

بعض المصارف بتنزيلها من إجمالي المدين ين في حين يقوم البعض ا لآخر بإدراجها ضمن عنصر التخصيصات ضمن المطلوبات المتداولة.

6- تأثر النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي بشكل واضح وملحوظ بعملية الإفصاح المتبعة من قبل المصارف وذلك نتيجة التغير في السياقات المتبعة من قبل المصارف قيد الدراسة في عرض بنود قوائمها المالية . ويتضح هذا التفاوت في جميع النسب المستخدمة في هذه الدراسة فيما بين الحالة الأصلية والحالة البديلة وذلك نظرا" للتغيرات التي طرأت على كل من المدين ين ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها. والجدولان (5) و (11) يوضحان لنا ذلك.

- التوصيات:

1- إلزام المصارف العراقية على الالتزام بنفس السياقات في عرض بنودها ضمن قوائمها المالية بالشكل الذي يعزز مبدأ الإفصاح والشفافية.

2- العمل على تعزيز الكادر المحاسبي ال ذي يمكن ان يعتمد عليه في إعداد القوائم المالية.

3- الاهتمام بزيادة مستوى الإفصاح في بنود القوائم المالية من قبل المصارف بحيث تكون ذات فائدة لكافة مستخدمي القوائم المالية.

4- العمل على إجراء دراسات للعناصر الأخرى الواردة ضمن القوائم المالية لما لها من أهمية كبيرة في كافة المجالات.

المصادر

١. جمعة خليفة الحاسي و آخرون، 2006،محاسبة متوسطة،ط 4،منشورات جامعة خان يونس،ط4،ليبيا.

٢. جمهورية العراق،ديوان الرقابة المالية،1985، ،نظام محاسبي موحد، بغداد،العراق.

٣. جمهورية العراق،مجلس المعاييرالمحاسبية والرقابية، 1998،القاعدة المحاسبية رقم(10) بشأن الافصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشأت المالية المماثلة.

٤. حسن جميل البديري، 2013،البنوك مدخل محاسبي واداري،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان الاردن.

٥. حسين عبد الجليل ال غزوي، 2010،حوكمة الشركات واثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية،رسالة ماجستير،الاكاديمية العربية المفتوحة.

٦. دونالد كسو وجيري ديجانت، 1999، محاسبة متوسة،دار المريخ للنشر،ط 2، الرياض، السعودية
٧. سالم محمد عبود، 2009،الازمة المالية العالمية بين مبدأ الافصاح والشفافية، بحث مقدم الى الؤتمر العلمي الثالث للفترة من 28-29،عمان الاردن.
٨. عبد الفتاح امين حسن وحسين جاسم فلاح، 2011،محاسبة متوسطة،ط 2،جامعة بغداد العراق.
٩. علي فاضل جابر، 2006،التحليل المالي لاغراض تقويم الاداء،رسالة ماجستير،الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
١٠. غزاي سبيل المطيري، 2012،العوامل المؤثرة في مستوى الافصاح عن المعلومات المالية على الانترنيت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية،رسالة ماجستير،كلية الاعمال،جامعة الشرق الاوسط.
١١. فايز زهدي الشلتوني، 2005،مدى ملائمة القوائم المالية كأداة للافصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية،رسالة ماجستير،الجامعة الاسلامية بغزة.
١٢. لعيبي هاتو خلف، 2009،الافصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية،رسالة ماجستير،الاكاديمية العربية في الدنمارك.
١٣. محمد نواف حمدان عابد، 2006،دراسة تحليلة لمشاكل القياس والافصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الاصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية،رسالة ماجستير،الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
١٤. محمود عبد الحليم الخلايلة، 1998،التحليل المالي باستخدام البيانات المالية،ط2،نشر بدعم من الجامعة الاردنية،عمان ،الاردن.
١٥. منير شاكر محمد واخرون، 2000،التحليل المالي،مطبعة الطليعة،دائرة المكتبة الوطنية،عمان الاردن .
١٦. نعيم حسني دهمش، 1995، القوائم المالية المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا"عاما"، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الاردن.

17. Harold L and William B "A Doubtful Alternative to International Debt" Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review,1992, Volume 16, No. 1

18. Michael F. Rosplock "Forensic Financial Analysis"Business Credit, 2000, pp48-51
19. Singhvi, Surendra, and Harsha B.Desai ”AN Empirical Analysis of the Quality of Crporate Financial Disclosure” The Accounting Review, 1971.
20. www.acornlive.com.
21. www.utdallas.edu.